

الاستثمار العمومي في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة "2000-2016".

Public investment in Algeria - an analytical study during the period "2000-2016".

مهدي قيطون* ، حنان شريط

جامعة أم البواقي (الجزائر)؛

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/06/17

تاريخ الاستلام: 2020/04/30

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع الاستثمار العمومي وإبراز وتحليل مدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016)، وهي الفترة التي شهدت فيها السياسة المالية في الجزائر تغيرات كبيرة خاصة في جانب الإنفاق العام وخاصة جانب الاستثمار العمومي، حيث تم الاعتماد على سياسة توسعية لدعم وتنمية كافة القطاعات الاقتصادية ترجمتها استراتيجية متوسطة المدى تتمثل في برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي المختلفة المتمثلة في برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي "2001-2004" والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009"، برنامج توطيد النمو الاقتصادي "2010-2014" وقد ساهمت الاستثمارات العمومية في النهوض بالكثير من القطاعات وتنميتها، غير أن الهدف المنشود والمتمثل في ترقية وتنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات يتطلب بذل المزيد من الجهد وتفعيل المنظومات الأخرى ذات العلاقة بالاستثمار.

الكلمات المفتاح : استثمار؛ نمو اقتصادي؛ برامج تنمية؛ قطاعات اقتصادية.

تصنيف JEL : E22 ؛ O47.

Abstract: Through this paper, we aim to study the of public investment and highlight and analyze its fluctuations to which it contributed to the development of the Algerian economy during the period (2000-2016), a period in which financial policy in Algeria has undergone significant changes, especially in the aspect of public spending, where public investment has been Relying on an expansionary financial policy to support and develop related economic sectors translated into a medium-term strategy of various recovery and economic growth programs. the Economic Recovery Support Program (2001-2004) and the Supplementary Program to Support Economic Growth (2005-2009); Although the economic growth consolidation program (2010-2014), public investment has contributed to the advancement and development of many sectors, but the goal of upgrading and diversifying the Algerian economy without hydrocarbons requires more effort and efficiency of the related economic combination.

Keywords: Investment; Economic Growth; Economic aggregate; Development programs.

Jel Classification Codes: E22 ؛ O47.

* المؤلف المرسل: الإيميل: guitounm@gmail.com

I- تمهيد :

يحتل الاستثمار العمومي مركزا مهما في السياسات المالية للدول باعتباره يمثل نسبة معتبرة من سياسة الإنفاق العام لأي دولة، وتدعى الحكومات من خلال تفعيلها لبرامج الاستثمارات العمومية إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل بالاساس في النهوض بكافة قطاعات الاقتصاد الوطني، تنشيط الاستثمارات المحلية، دعم النمو الاقتصادي، تلبية حاجيات المجتمع الأساسية وغيرها من الأهداف. وعليه يشكل الاستثمار العمومي دورا محوريا ضمن برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، وتميزت التعديلات التي خضعت لها المنظومة التشريعية والمؤسسية المؤطرة له بالتحسين المستمر، بدءا من تبني الإصلاحات الاقتصادية إلى غاية تطبيق برامج الاستثمارات العامة وفتح المجال أمام رأس المال الخاص الوطني والأجنبي، كدليل لسعي الحكومة لتفعيل منظومة النمو الاقتصادي وبعث حيوية القطاعات الراكدة في الاقتصاد الوطني؛ ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول التطرق إلى مدى مساهمة الإنفاق الاستثماري العمومي في تنمية القطاعات الاقتصادية المرتبطة به خلال الفترة (2000-2016). ولدراسة هذا الموضوع تم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى مساهمة الاستثمار العمومي في أداء القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة "2000-2016"؟.

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بوضع الفرضيات التالية:

. ساهمت التدفقات الاستثمارية الموجهة ضمن القناة العمومية في تحسين أداء القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة؛

. شكل تبني الحكومة الجزائرية لبرامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) اطار واضح للتنمية الاقتصادية، وتفعيل منظومة الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

. الدراسات السابقة:

. دراسة دداش وبشني (2018) بعنوان أهمية الاستثمار العمومي في احداث التنمية الاقتصادية في الجزائر (من خلال البرامج التنموية الخماسية 2010-2019)، استهدف الباحثان من خلال تحليلهما للبرامج التنموية الخماسية خلال الفترة "2010-2019" معرفة مدى مساهمة الاستثمار العمومي في احداث التنمية الاقتصادية في الجزائر. وتوصل الباحثان إلى نتيجة أن الاقتصاد الوطني لم يستفد بصورة كافية من التدفقات النقدية الجارية في اطار البرامج التنموية وأن التوازنات المالية مازالت هشّة بسبب الاعتماد على مخرجات قطاع المحروقات.

. دراسة رحالي وبوعافية (2018) بعنوان أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016. هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1990-2016"؛ وتطرق الباحثان إلى مختلف الاصلاحات التي تبنتها الجزائر خلال عقد التسعينيات والتي فتحت المجال أمام القطاع الخاص، بالاضافة إلى برامج الانعاش الاقتصادي التي استهدفت النمو الاقتصادي المستدام. وتوصل الباحثان من خلال تقديرهما لمودج قياسي إلى نتيجة أن مخزون رأس المال العمومي يعتبر محددًا لحجم الناتج الداخلي الخام.

. دراسة بن يوب و آخرون (2018) بعنوان التكامل بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص ك آلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. هدفت الدراسة تقييم أثر كل من الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال تحليل العلاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والاستثمار العمومي والاستثمار الخاص كمتغيرات مستقلة، وباستخدام طرق قياسية تعتمد على إجراء اختبار السكون السلاسل الزمنية واختبارات التكامل المشترك من سنة 1970 إلى غاية 2015، توصلت الدراسة إلى وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه المتغيرات مما يدل على أن كل من الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص يؤثران على النمو الاقتصادي، إلا أنها لم تكن عند المستوى المطلوب، كما تبين وجود علاقة سببية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

. دراسة رحالي (2015) بعنوان الاستثمار العمومي والتشغيل والبطالة في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية من 1970-2013). هدفت الدراسة تحليل وقياس أثر برامج الاستثمار العمومي التي اعتمدها الجزائر خلال الفترة "1970-2013" على متغري البطالة والتشغيل في الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن البحث تحديد الاطار النظري للاستثمار العمومي، التشغيل والبطالة والعلاقة بينهما، بالإضافة إلى تحليل آثار البرامج التنموية المتبناة وسياسات التشغيل المعتمدة على تغيرات معدل البطالة. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية لزيادة الاستثمار العمومي على معدل البطالة، وأن متغيرات الاستثمار العمومي بالإضافة لأسعار النفط ونسبة المجتمع النشط تعتبر محددات اساسية لمعدل البطالة في الجزائر.

II - الطريقة والأدوات :

شرعت الجزائر على إثر تحسن العائدات النفطية في تنفيذ العديد من المخططات التنموية مباشرة الاصلاحات الاقتصادية ، وذلك من خلال دعم برامج الاستثمارات العمومية، وللإطلاع على كافة التطورات المحيطة بالاستثمار العمومي ارتأينا تحليل التغيرات الطارئة على كافة القطاعات العمومية المكونة للاقتصاد الوطني خلال الفترة "2000-2016".

1. مساهمة الاستثمار العمومي في الاقتصاد الوطني: يعتبر الاستثمار مصدر رئيس للنمو الاقتصادي نظريا، انطلاقا من النظرية النيوكلاسيكية كنتيجة لتراكم عوامل الإنتاج، وحسب نموذج النمو الداخلي لـ(Barro (1990 يمكن أن تؤثر النفقات العمومية من منطلق أنها انتاجية بشكل ايجابي ليس فقط على مستوى المتغيرات الاقتصادية وإنما على معدل النمو الاقتصادي ؛ واعتمدت الجزائر كتنمة لبرنامج التعديل الهيكلي وفي خضم الاستقرار الاجتماعي وتحسن المؤشرات الاقتصادية سنة 2000، استراتيجية تهدف الى تحقيق التوازن الداخلي وبلوغ معدلات نمو معتبرة وذلك من خلال التحكم في ادارة نفقات التسيير، وكذلك ترشيد نفقات التجهيز في اطار يهدف الى تنمية الموارد البشرية وترقية الهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني ؛ ويوضح الجدول رقم (01) تطور حجم الاستثمار العمومي والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، حيث نلاحظ تضاعف النفقات الاستثمارية في القطاع العمومي بـ 915% خلال الفترة "2000-2016"، وذلك من 869.3 مليون دج سنة 2000 إلى 8.8 مليار دج سنة 2016، وبلغت النفقات الاستثمارية سنة 2009 معدل نمو معتبر قدره 54%، وذلك بالتزامن مع ارتفاع إيرادات الجباية العامة لسنة 2008 إلى 5190.5 مليار دج؛ وحافظ كل من الناتج الداخلي الخام والانفاق الاستثماري الاجمالي على وتيرة متزايدة، حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أن التغيرات الطارئة على الناتج الداخلي الخام توازيها تغيرات في قيمة الاستثمار الاجمالي،

وهو ما يدل على مدى ارتباط الاستثمار الاجمالي بالنتائج الداخلي الخام، حيث حافظ كلا المتغيرين على وتيرة نمو ايجابية.

يتزايد حجم الاستثمار بصفة عادية من فترة إلى أخرى ولا يتناقص إلا في حالات استثنائية، وبالتالي فتطوره المطلق لا يعبر فعلا عن نمو مستواه الحقيقي، أما معدل الاستثمار فهو عبارة عن القيمة المضافة الموجهة للتراكم ويتمثل في الانفاق المالي الذي تضخه الدولة (أو المؤسسات الإنتاجية) في قنوات تستهدف من خلالها تطوير طاقاتها الإنتاجية ولذلك فنموه المطرد يعبر بالفعل على أن الاستثمار ينمو بوتيرة أسرع من نمو الإنتاج وتباطؤه يعني أن حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي تتناقص. ويمكن كتابة معدل الاستثمار كما يلي¹:

$$TI = \frac{ABFF}{PIB} \dots (01)$$

حيث: **TI**: معدل الاستثمار؛ **ABFF**: التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت (الاستثمار الاجمالي)؛ **PIB**: الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال العلاقة رقم (01) يكون التغير النسبي لمعدل الاستثمار موجبا إذا كان نمو معدل التراكم أسرع من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. و يبين الشكل رقم (2) تطور معدل الاستثمار في الجزائر خلال الفترة "2000-2016"، حيث أن التغيرات السنوية لمعدل الاستثمار سجلت وتيرة متذبذبة ولم تتجاوز 20 % خلال الفترة "2000-2006"، ليبلغ أعلى قيمة سنة 2009، وذلك مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009" الذي خصص له مبلغ قدره 130 مليار دولار مع نهاية سنة "2009"، كما نلاحظ تراجع قياسي لمعدل نمو الاستثمار سنة "2011" حيث بلغ 06 %، ويرجع ذلك إلى أترجعي لتدني إيرادات الجباية البترولية سنة "2009" بنسبة 41 % مقارنة بسنة 2008، ليسجل معدل الاستثمار في نهاية الفترة "2000-2016" نمو سنوي بلغ 23 %. كما نلاحظ أن الاستثمار العمومي يشكل نسبة معتبرة من الناتج الداخلي حيث ارتفع من 21 % سنة 2000 إلى 52 % سنة 2016، وبالرغم من تراجع الناتج الداخلي الخام بـ 2.9 % سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، إلا أن نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج الداخلي ارتفعت بـ 26 %، ويرجع ذلك إلى التدابير الاقتصادية التي حذتها الدولة اثر تراجع اسعار النفط سنة 2014، حيث عمدت إلى توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز عملية تحصيل الجباية العادية لتغطية النفقات العامة المتزايدة وتحقيق التوازن بين مصادر الإيرادات الجبائية المعتمدة. ويفرض غياب استراتيجية وطنية فاعلة للاستثمار ضرورة لإطلاق "هيئة وطنية مستقلة للاستثمار وتسيير القطاع العام" تعمل على مستويين هما: الاستثمار الداخلي والاستثمار الخارجي، وذلك بتطبيق الحوكمة في النسيج الاقتصادي العمومي لقطاعي الصناعة والزراعة، والذي يسمح بالتحكم بالاصول العامة بأسلوب الادارة الخاصة أي ادماج المهنية والاحترافية في وظيفة الدولة².

2. برامج الاستثمارات العامة "2001-2014": أدى تحسن المؤشرات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاجتماعية في الجزائر لسعي الحكومة لاعتماد برامج استثمارية توسعية، ارتكزت على تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة ورفاهية المجتمع، وذلك خلال الفترة "2001-2014"، والتي نوجزها في النقاط التالية:

1.2. برنامج " دعم الانعاش الاقتصادي "2001-2004" (*PSRE*)*: اعتمدت الحكومة في أفريل سنة 2001 في إطار تنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، "برنامج الانعاش الاقتصادي" والذي يتكون من مجموع برامج الاستثمارات العامة والتحويلات الاجتماعية، بقيمة إجمالية قدرها 525 مليار دج؛ وتمثلت الأهداف الرئيسية في ترقية النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، وخاصة في المناطق التي تعاني

من تدني معدلات التنمية الاقتصادية؛ وتخفيف معدلات الفقر، وخلق فرص العمل على المستوى المحلي؛ واحياء المناطق الريفية، والمساهمة في تخفيف الفوارق الاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية في اطار تحقيق التوازن الاجتماعي. ولم يشكل النمو الاقتصادي الهدف المحوري لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي، وإنما استهدف النهوض بقطاع الفلاحة والصيد البحري، الذي خصص له غلاف مالي قدره 65.4 مليار دج؛ وقطاع الأشغال العمومية (مشاريع دعم الهياكل القاعدية) بـ 210.5 مليار دج، بالإضافة للتنمية البشرية والتنمية المحلية اللتان خصص لهما ما يقارب 38.8% من اجمالي المخصصات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

يبين الجدول رقم (02) توزيع المخصصات المالية للقطاعات المستهدفة ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة "2004-2001"، حيث انصب تركيز الحكومة من خلال البرنامج بصفة رئيسية على دعم الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بمعدل 40.1% من اجمالي النفقات المخصصة ضمن البرنامج، في حين خصص لمشاريع تطوير الهياكل القاعدية لقطاعات الصحة، التربية والتكوين المهني، وذلك في اطار التنمية المحلية والبشرية ما يفوق 204.2 مليار دج؛ حيث استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري بتمويل قدره 65.4 مليار دج؛ وقد استحدثت حسابات خاصة⁴ ضمن الخزينة تهدف للحفاظ على تمويل المشاريع، حيث أن تلك الموارد المالية التي يتضمنها الحساب يمكن اعتمادها ضمن السنوات المالية اللاحقة وفق مبدأ ترحيل الاعتمادات، وذلك على اعتبار أن المشاريع الكبرى للبرنامج امتدت لسنوات 2005 و2006.

قدم البنك العالمي في إطار تقييم برنامج "دعم الانعاش الاقتصادي" العديد من الملاحظات حول "آثار تفعيل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي"، حيثسمح تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي برسملة الخبرة والكفاءة بالنسبة لبعض القطاعات في اطار ادارة وتسيير ومتابعة المشاريع؛ بالإضافة لتسجيل تطور ملحوظ للمؤشرات الاجتماعية الرئيسية، وخاصة المتعلقة بقطاعات الصحة، التربية والتكوين؛ كما سمحت مشاريع تهيئة الأحواض الزراعية وتطوير الهياكل القاعدية للسقي الفلاحي بنمو استغلال الموارد الفلاحية؛ من ناحية اخرى لم تساهم المشاريع التي حوaha البرنامج بشكل معتبر في نمو الناتج الداخلي (01%) خلال الفترة "2004-2001"، كما بلغ عدد مناصب الشغل التي وفرتها المشاريع 850 ألف، حيث شكلت المناصب الموسمية معظم العروض، كما سمحت المشاريع بخلق 664 ألف منصب عمل غير مباشر⁵.

2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2009-2005" (PCSC*): عمدت الحكومة في اطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اقرارها في اطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، إلى وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2009-2005"، وذلك بهدف تكييف الاداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي، من خلال انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع التركيز على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية المنافسة⁷. من خلال الجدول رقم (3) نجد أن الحكومة خصصت مبلغ اجمالي قدره 4200 مليار دج (حوالي 55 مليار دولار)، حيث ساهم البرنامج بـ 1908.5 مليار دج في تحسين الهياكل القاعدية للصحة والتعليم، كما قدرت المخصصات المالية لتطوير المنشآت الاساسية بحوالي 40.5% من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج؛ وخصصت الحكومة برنامجين اضافيين لتنمية الجنوب بغلاف مالي قدره 432 مليار دج، وآخر قدره 668 مليار دج لتعزيز التنمية المحلية بالهضاب العليا.

3.2. برنامج توطيد النمو الاقتصادي "2014-2010" (PCCCE*): بلغت المخصصات النهائية للبرنامج حوالي 286 مليار دولار، في حين كان الغلاف المالي الأولي للبرنامج في حدود 150 مليار دولار، واستهدف البرنامج تحسين الاطار الاقتصادي وترقية اقتصاد المعرفة من خلال تأهيل الموارد البشرية وتعبئة تكنولوجيا البحث والاتصال ودعم البحث العلمي،

واستدامة التنمية ورفع الإنتاجية الاجمالية للعوامل بشكل شامل، بالاضافة إلى تدنية معدل البطالة من خلال توفير ثلاثة (03) ملايين منصب عمل وتحسين ظروف المعيشة للمجتمع الريفي⁹. ويشمل البرنامج ستة (06) محاور أساسية نوضحها من خلال الجدول رقم (04)، حيث أولى البرنامج أهمية بالغة للتنمية البشرية بغلاف مالي قارب نصف مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي، فالاستثمارات العمومية عملت على استكمال وتشديد وتأهيل النسيج الحضري والفضاءات الاجتماعية؛ كما شكل تطوير المنشآت الأساسية ودعم التنمية الاقتصادية والتي ركزت في التنمية الريفية نسبة 47.2%، بالاضافة إلى تخصيص 250 مليار دج لتحفيز نشاط البحث والتطوير، حيث ان البرنامج اهتم باقتصاد المعرفة، والذي يركز على تطوير المخابر العلمية وترقية البحث العلمي.

أدى تنفيذ برامج الاستثمارات العامة "2001-2014" إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، الا انه اعتبر تحسن ظرفي لإرتباطه بعوامل خارجية (ارتفاع عوائد قطاع المحروقات)، حيث ان العديد من الدول النامية اعتمدت برامج استثمارية لا تتناسب والامكانيات المتاحة، لتتحول تلك البرامج الى عبء بسبب عدم تفعيل العديد من الانظمة المرافقة التي تساهم في تخصيص امثل للموارد المالية والطبيعية والبشرية؛ حيث كان من الأجدد تحديد سياسات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يتطلبها كل قطاع وفق رؤية بعيدة المدى؛ ويتجلى ذلك في ان استراتيجيات التنمية لا تكمن في الاعتماد على مؤشرات كمية بحتة واغفال العلاقات الاجتماعية- الإنتاجية، وإنما تركز على احداث تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية بما يساهم في تكثيف اتساق القيم الاجتماعية للأفراد¹⁰.

3. التوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة "2000-2016": تضمنت برامج إعادة الهيكلة التي تبناها الجزائر في أواخر التسعينيات واستراتيجية تأهيل المؤسسات سنة 2007 كتدابير مرافقة في اطار برنامج دعم النمو الاقتصادي، لتحفيز الاستثمار وترقية تنافسية المؤسسات، تضمنت عدة سياسات تستهدف إعادة هيكلة المؤسسات، وتفعيل الإطار العام لإدارة المعرفة والابتكار، وتطوير تكنولوجيات الاعلام والاتصال، بالاضافة إلى ترقية إنتاجية المؤسسات وتحسين أداء الإطارات المسيرة؛ حيث استهدف البرنامج 20 ألف مؤسسة اقتصادية عمومية¹¹ بهدف انعاش وتنوع الجهاز الإنتاجي وتنمية انتاجية المؤسسات؛ ويعتمد التحليل الاقتصادي للقطاع العمومي على دراسة كافة الجوانب المحيطة بالمنظومة المؤسسية العمومية، من خلال التوسع في الاطار العام لسياسة إعادة الهيكلة ونظم تفعيلها، بالاضافة إلى المنظومة القانونية والمؤسسية المؤطرة لهيكلة القطاع الاقتصادي العمومي في الجزائر؛ ومن خلال هذا العنصر نتطرق للتوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة "2000-2016".

1.3. الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية: أولت الحكومة قطاع البناء والأشغال العمومية أهمية بالغة، نظرا للفرص التي يكتنفها والقطاعات العديدة التي يساهم في تنميتها، وينبثق ذلك من خلال الاستراتيجية القطاعية التي اعدتها الحكومة، والتي تهدف من خلال قطاع الأشغال العمومية إلى تجسيد هدفين¹² ينحصران في المحافظة على قوام المنشآت الأساسية وعصرنتها، بالاضافة إلى انجاز مشاريع هيكلية جديدة استجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال الجدول التالي نتطرق إلى تطور الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية في الاقتصاد الوطني. نلاحظ من الجدول رقم (05) تطور الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة "2000-2016"، حيث استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية من مشاريع استثمارية بلغت قيمتها الإجمالية 31.26 مليار دج خلال الفترة "2000-2016" في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، كما استفاد القطاع من تخصيص الحكومة لـ 1703.1 مليار دج كغلاف مالي لتطوير المنشآت الأساسية، ضمن مشاريع إسكانية تتضمن 20.000 وحدة سكنية في إطار صيغة البيع بالإيجار والسكن الريفي، وتحسين البنية الحضرية في المدن¹³. وبلغ متوسط نسبة النمو السنوية للنفقات الاستثمارية العمومية في القطاع 13 %، حيث انتقلت قيمة المشاريع الاستثمارية العمومية من 532.5 مليون دج سنة 2000 إلى 579.9 مليون دج سنة 2001 بمعدل 8.9 %،

لتبلغ سنة 2016 قيمة النفقات الاستثمارية أربعة الاف مليار دج؛ ويشكل الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة مرتفعة إلى الاستثمار الاجمالي، حيث بلغت النسبة 60 % خلال الفترة "2002-2000"، ليحافظ على وتيرة ثابتة طيلة الفترة "2016-2003" بمتوسط سنوي قدره 51.5 %. حيث نلاحظ أن معدل النمو السنوي للنفقات الاستثمارية للقطاع بلغت أعلى قيمة بـ 22.4 % سنة 2008، وذلك خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي شكل دعم حقيقي للقطاع، وبالرغم من الوتيرة المتباينة التي سلكها معدل الاستثمار خلال الفترة "2016-2009" بسبب الارتباط بإيرادات الجباية البترولية، حيث استقر في نهاية الفترة عند 7.9 % بقيمة لم تسجل منذ سنة 2003، بسبب التدابير الحكومية لترشيد النفقات العمومية وتحفيز القطاعات الاقتصادية الراكدة سنة 2014.

2.3. الاستثمار العمومي في قطاع المحروقات: تنحصر المشاريع الاستثمارية في قطاع المحروقات في عمليات الاستكشاف، وتطوير الحقول النفطية المستغلة، ومشاريع تأسيس وتهيئة البنية التحتية للامداد (الداخلي والخارجي) والإنتاج النهائي (التكرير)؛ وأدى تزايد الطلب المحلي والعالمي على الموارد الطاقوية الناضبة إلى سعي الشركات النفطية الى رفع الإنتاج السنوي إلى مستويات قياسية، والتي ساهمت بدورها إلى نمو حاد في التكاليف الاجمالية للإنتاج (تشكل تكاليف العملية الإنتاجية للنفط من تكاليف الاستكشاف والاستثمار والاستغلال). ومن خلال الجدول رقم (06) يتبين أن متوسط نسبة الاستثمار العمومي في قطاع المحروقات إلى إجمالي الاستثمارات العمومية بلغت حوالي 06 % خلال الفترة "2016-2000"؛ ويتحدد قرار الاستثمار في قطاع المحروقات بمجموعة عوامل اقتصادية (التكاليف، الاسعار، مستوى الطلب، المخزون المؤكد والمتوقع للمواد الطاقوية الخام، المنافسة الدولية، الأسواق...) واجتماعية وأخرى بيئية، ما يجعل الاستثمار في قطاع المحروقات يتضمن مخاطر متوقعة كبيرة. كما انتقلت النفقات الاستثمارية العمومية في قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني من 52.3 مليون دج سنة 2001 بعد تراجع بـ 21.3 % عن سنة 2000، لتبلغ النفقات في منحنى ايجابي سنة 2003 ما يقارب 60 مليون دج، لتستقر قيمة المشاريع الاستثمارية سنة 2016 عند 574.5 مليون دج، مشكلة ما يعادل 6.5 % من اجمالي الاستثمارات السنوية للقطاع العمومي.

3.3. الاستثمار العمومي في قطاع النقل: يحظى قطاع النقل بأولوية بالغة على المستويين المحلي والعالمي، لكونه الرابط المركزي للقطاعات الاقتصادية، ومحور التشابك الاقتصادي، وتبرز أهمية قطاع النقل من خلال تأثيره على عوامل الإنتاج، حيث أن ارتباطه المباشر بالوحدات الإنتاجية لا ينعكس على الإيرادات المباشرة فقط، بل يمتد لعوائد عنصر العمل والتجهيزات والخدمات المتعلقة به، من خلال مساهمته في تحفيز حيوية المنشآت القاعدية والإنتاجية؛ وترتكز الثورة الصناعية الرابعة "Industry 4.0" على قطاع النقل والعمليات اللوجيستية المتطورة بشكل اساسي، حيث أن ادماج التقنيات الحديثة للإنتاج ضمن اقتصاديات الدول التطورية يعتمد على فعالية الامداد والتموين لدرجة متكاملة وتدنية التكاليف الجانبية للنقل. ويتبين من خلال الجدول رقم (07) نمو النفقات الاستثمارية العمومية في قطاع النقل خلال الفترة "2016-2000"، حيث ارتفعت من 70.4 مليون دج سنة 2000 إلى 271.34 سنة 2005، حيث شكل الاستثمار العمومي 16.2 % من إجمالي الاستثمارات العمومية، ويرجع ذلك للمشاريع الاستثمارية المبرمجة ضمن برنامج دعم الخدمات العمومية والبنية التحتية (المطارات والموانئ والطرق السيارة) بـ 25 مشروع مخصص لتشييد وتحسين الهياكل القاعدية للنقل البري، البحري والجوي في إطار تفعيل العمليات اللوجيستية لنقل الاشخاص والبضائع، ليتراجع بعدها معدل الاستثمار العمومي في قطاع النقل سنة 2006 بمعدل 20.6 % حيث بلغت قيمة الاستثمارات 215.3 مليون دج، لتأخذ منحى متزايد حيث سجلت النفقات الاستثمارية للقطاع قيمة معتبرة للنمو بـ 40.1 % سنة 2012، لتواصل الارتفاع سنة 2013 مسجلة 655.5 مليون دج، وذلك في إطار المشاريع المسجلة ضمن البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي "2014-2010"، لتستقر النفقات الاستثمارية سنة 2016 عند 596.7 مليون دج بتراجع طفيف قدره 8.1 % مقارنة بسنة 2015.

4.3. الاستثمار العمومي في قطاع الصناعة: أدى ارتفاع الفوائض النقدية لإيرادات الجباية النفطية إلى زيادة النفقات الاستثمارية العمومية في القطاع الصناعي في الجزائر، حيث استفاد القطاع الصناعي من التدابير المتخذة ضمن سياسة دعم القطاع العمومي الصناعي، وحققت الصناعة الوطنية خارج المحروقات نتائج موجبة خلال الفترة "2000-2010"، ومن خلال الجدول رقم (08) نلاحظ تطور النفقات الاستثمارية للقطاع العمومي للصناعة الوطنية، حيث شكل الاستثمار العمومي نسبة 18.3% من إجمالي النفقات الاستثمارية سنة 2000 بقيمة 159.9 مليون دج ليرتفع سنة 2001 معدل الاستثمار بـ 26% بقيمة 201.5 مليون دج، وحافظت النفقات الاستثمارية للقطاع العمومي في الصناعة على وتيرة نمو إيجابية خلال الفترة "2000-2011" حيث بلغ متوسط معدل نمو الاستثمارات خلال نفس الفترة 22.6%، ويرجع ذلك إلى سعي الحكومة لإعادة وضع استراتيجية جديدة لتنظيم وتطوير قطاع الصناعة التحويلية، من خلال تبنيها لتدابير تركز على إقامة مشاريع لمناطق ومدن صناعية، ليستقر معدل نمو الاستثمارات العمومية في نهاية الفترة عند 7.8%، وتشكل المؤسسات العمومية معظم النسيج الصناعي في الجزائر، وذلك بنسبة 95.1% في قطاع الصناعة الاستخراجية، و 90% بالنسبة للصناعات التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والالكترونية، و 69.4% بالنسبة لقطاع صناعة مواد البناء، و 52.7% لقطاع الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستيك، و 57.5% لصناعة الخشب، الورق والفلين؛ وبالرغم من ذلك لم يتجاوز رقم أعمال القطاع الصناعي العمومي 734 مليار دج سنة 2013¹⁴، ما يعزز فرضية غياب الفعالية في الإنتاج وأن التدابير المتخذة في اطار الاستراتيجية الصناعية المتبناة سنة 2008 لم تساهم في تحسين الأداء العام للصناعة العمومية.

كما أدى تراجع الإيرادات النفطية إلى صدمة مباشرة للقطاع الصناعي العمومي، حيث عمدت الحكومة إلى اتخاذ مخطط استعجالي "أبدأ" للفترة "2016-2018" يعتمد على تفعيل التعديلات الهيكلية الكبرى، وتسريع المشاريع الصناعية الجديدة التي تعاني من تراجع في نسب تقدم الانجاز، وتحديد التدابير المكلفة، وذلك من خلال اثنا عشرة (12) ورشة لتجسيد المخطط¹⁵؛ كما نلاحظ مدى تذبذب نمو النفقات الاستثمارية للقطاع العمومي في الصناعة، حيث بلغ معدل نمو النفقات أعلى نقطة سنة 2008 بـ 40%، في حين حافظ الاستثمار العمومي في قطاع الصناعة على متوسط قدره 23% نسبة إلى النفقات الاستثمارية العمومية الاجمالية طيلة الفترة "2000-2016".

5.3. الاستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة: ركزت الحكومة من خلال برامج الاستثمارات العامة خلال الفترة "2001-2014" على محور التنمية الفلاحية، ويتجلى ذلك من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA" الذي يدعم ديناميكية نمو القطاع الفلاحي وترقية القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية الوطنية؛ وقد تضمن برنامج الانعاش الاقتصادي برامج اضافية تشمل:

- برنامج تكثيف الإنتاج الزراعي، والذي يعتمد أساسا على المنتجات ذات الطلب المرتفع، والمنتجات ذات الميزة التنافسية للتصدير؛

- برنامج تحويل نظم الإنتاج، ويهدف إلى تطوير تقنيات الري وترشيد استغلال الموارد المائية؛

- برنامج حماية الأحواض المائية، والتوسع في اليد العاملة في القطاع الفلاحي؛

- برنامج تطوير المراعي وحماية السهوب، ويركز بشكل خاص على حماية النظام البيئي الرعوي.

قدر الغلاف المالي المخصص لدعم قطاع الفلاحة في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي "2001-2004" بـ 65.4 مليار دج بنسبة 12.4% من اجمالي الغلاف المالي للبرنامج، ومن خلال الجدول رقم (9) يتبين أن الاستثمار العمومي في القطاع الفلاحي كان ضعيف جدا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تدنت قيمة الاستثمارات العمومية في القطاع

الفلاحي من 7.59 مليون دج سنة 2000 إلى 5.24 مليون دج سنة 2007 في وتيرة متذبذبة خلال الفترة "2008-2000"، لتبلغ قيمة الاستثمارات الفلاحية للقطاع العام أعلى قيمة لها بـ 72.3 مليون دج سنة 2016، ويعزى سبب ذلك إلى تراجع عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية النشطة في القطاع الفلاحي، حيث أن معظم المؤسسات العمومية تشتغل في إطار الاستيراد للمنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك، وانخفاض معدل الاستثمار الفلاحي نسبة لإجمالي الاستثمار العمومي السنوي من 0.87 % سنة 2000، إلى 0.19 % سنة 2006، بالرغم من تفعيل برنامج التنمية الفلاحية في المناطق الريفية الجبلية، وفي الهضاب العليا والواحات.

6.3. الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات: يشكل الاستثمار في قطاع الخدمات بالنسبة للقطاع العمومي تحديا، حيث أن المؤسسات العمومية للخدمات (شركة الخطوط الجوية، المؤسسة العمومية لإستغلال الفنادق واليهالك الحموية) لم يتجاوز رقم أعمالها 170 مليار دج سنة 2013 بشكل إجمالي، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الصيانة لليهالك المستغلة، وضعف التسيير وغياب الرقابة؛ مايفرض ضرورة حوصصة المؤسسات النشطة نظرا للفرص التي يتضمنها القطاع، ومن خلال الجدول التالي نوضح تطور الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات في الجزائر. ومن خلال الجدول رقم (10) الذي يبين تطور الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات خلال الفترة "2016-2000"، حيث بلغت قيمة الاستثمارات العمومية 66.5 مليون دج سنة 2000، لتراجع بمعدل 21.3 % سنة 2001، لتسجل قيمة اجمالية بـ 53.5 و 59.5 مليون دج سنة 2002 و 2003 على التوالي، وتراجعت الاستثمارات العمومية في القطاع مرة أخرى سنة 2004 بمعدل 1.3 % مقارنة بسنة 2003. وانتقلت النفقات الاستثمارية في قطاع الخدمات إلى حوالي 300 مليون دج سنة 2009 بمتوسط نمو سنوي قدره 40.2 % خلال الفترة "2009-2005"، حيث استفادت (72) مؤسسة عمومية لقطاع الخدمات خلال نفس الفترة من اجراءات برنامج التطهير المالي الذي اعتمدهته الحكومة بنسبة 12% من اجمالي الغلاف المالي المخصص لذلك؛ وبالرغم من ذلك تراجعت النفقات الاستثمارية في قطاع الخدمات سنة 2010 إلى 267.5 مليون دج، لتسجل أعلى قيمة لها سنة "2016" بقيمة اجمالية بلغت 574.5 مليون دج، وذلك ضمن وتيرة متباينة خلال الفترة "2016-2011".

III- النتائج ومناقشتها :

من خلال دراستنا لتغيرات الاستثمار العمومي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2016-2000) توصلنا إلى جملة من النتائج، والتي نلخصها كالآتي:

- أدى تحسن المؤشرات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاجتماعية في الجزائر لسعي الحكومة لاعتماد برامج استثمارية توسعية، ارتكزت على تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة ورفاهية المجتمع، وذلك خلال الفترة "2014-2001".

- تضاعف النفقات الاستثمارية في القطاع العمومي من سنة لأخرى حيث ارتبط التزايد في نسبة الاستثمار العمومي بنمو إيجابي للنتائج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة:

- تمثلت برامج الاستثمارات العامة في:

. برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2004-2001) الذي ركز على ترقية النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني وتخفيف معدلات الفقر، وخلق فرص العمل على المستوى المحلي؛ كما استهدف النهوض بقطاع الفلاحة والصيد البحري، وقطاع الأشغال العمومية ، بالإضافة للتنمية البشرية والتنمية المحلية:

. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009" والذي عمدت الحكومة في إطاره على مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في إطار المخطط السابق من خلال انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع التركيز على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية المنافسة؛

. برنامج توطيد النمو الاقتصادي "2010-2014" استهدف تحسين الإطار الاقتصادي وترقية اقتصاد المعرفة من خلال

تأهيل الموارد البشرية ودعم البحث العلمي، واستدامة التنمية ، بالإضافة إلى تدنية معدل البطالة..الخ.

- أدى تنفيذ برامج الاستثمارات العامة "2001-2014" إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية وتطوير بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر، إلا أنه اعتبر تحسن ظرفي لإرتباطه بعوامل خارجية (ارتفاع عوائد قطاع المحروقات)، حيث كان من الأجدر تحديد سياسات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يتطلها كل قطاع وفق رؤية بعيدة المدى؛ ويتجلى ذلك في أن استراتيجيات التنمية لا تكمن في الاعتماد على مؤشرات كمية بحته واغفال العلاقات الاجتماعية- الإنتاجية، وإنما تركز على إحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

- يكتسي الاستثمار العمومي جانب من الغموض، وذلك ان رؤوس الأموال الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية تشكل جانب من الانفاق الحكومي، ما يفرض جزءا من عجز الموازنة في حالة التمويل الحكومي، وأثر مزاحمة لتمويل استثمارات القطاع الخاص في حالة الاعتماد على التمويل البنكي.

- شكل استهداف الحكومة لتنمية العديد من القطاعات ضمن برامج الاستثمارات العامة صدمة للقطاعات الاقتصادية، حيث ان غياب البيئة الملائمة لاستيعاب التدفقات المالية المعتبرة ساهم في تدني كفاءة وفعالية العملية الاستثمارية في الجزائر في سبيل بلوغ الأهداف المسطرة؛

- تشكل الإيرادات الجبائية عن العوائد النفطية القناة الرئيسية لتمويل المشاريع الاستثمارية في البنية التحتية، حيث أن زيادة أو تدني الجباية البترولية يؤثر بصفة مباشرة على مخصصات البرامج الاستثمارية العامة، وهو ما يعكس التوجه الأحادي للاقتصاد الوطني وعجزه عن تحقيق مطلب التنوع الاقتصادي؛

IV- الخلاصة:

تضمنت صفحات البحث دراسة تحليلية لتغيرات النفقات الاستثمارية العمومية في الجزائر، حيث تم التطرق لبرامج الاستثمارات العامة المتبناة، والتي عكست جهود الدولة في دعم وترقية النشاط الاستثماري، من خلال تفعيلها للعملية الاستثمارية في الاقتصاد الوطني، وما يرافقها من منظومة ادارية تعمل على ادارة وتفعيل الحوافز المقدمة من طرف الدولة؛ وبالرغم من تنامي التدفقات الرأسمالية الموجهة للعديد من القطاعات الاقتصادية الكبرى، حيث ساهم الانفاق العمومي في بعث حيوية ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية العمومية، غير أن الطابع الاحادي للاقتصاد الوطني ، والذي يعتمد بدرجة أولى على إيرادات الجباية البترولية أدى إلى ارتفاع حدة تذبذب النفقات العمومية الموجهة للاستثمار؛ ويمكننا القول أن موضوع الاستثمار العمومي يرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي، ما يفسح المجال لبروز اشكاليات أخرى نأمل أن تكون موضع ابحاث علمية، نذكر منها:

- فعالية الاستثمار المحلي والأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؛

- اشكالية الاستثمار الخاص في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة.

- المداخل الحديثة لتمويل الاستثمارات العمومية.

- ملاحق :

الجدول (1) : تطور حجم الاستثمار الاجمالي للقطاع العمومي والنتاج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2016). (الوحدة: مليون دج)

السنوات	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
النتاج الداخلي الخام	11043.7	9352.9	8501.6	7562.0	6149.1	5858.3	4522.8	4227.1	4123.5
الاستثمار الإجمالي للقطاع العمومي	3228.3	2462.1	1969.5	1675.2	1476.9	1265.2	1111.3	965.5	869.3
السنوات	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
النتاج الداخلي الخام	/	16702.1	17205.1	16643.8	16208.7	14588.5	11991.6	9968	11150.1
الاستثمار الإجمالي للقطاع العمومي	/	8826.8	7159.4	6311.8	5690.9	4978.1	4620.1	4350.9	3811.4

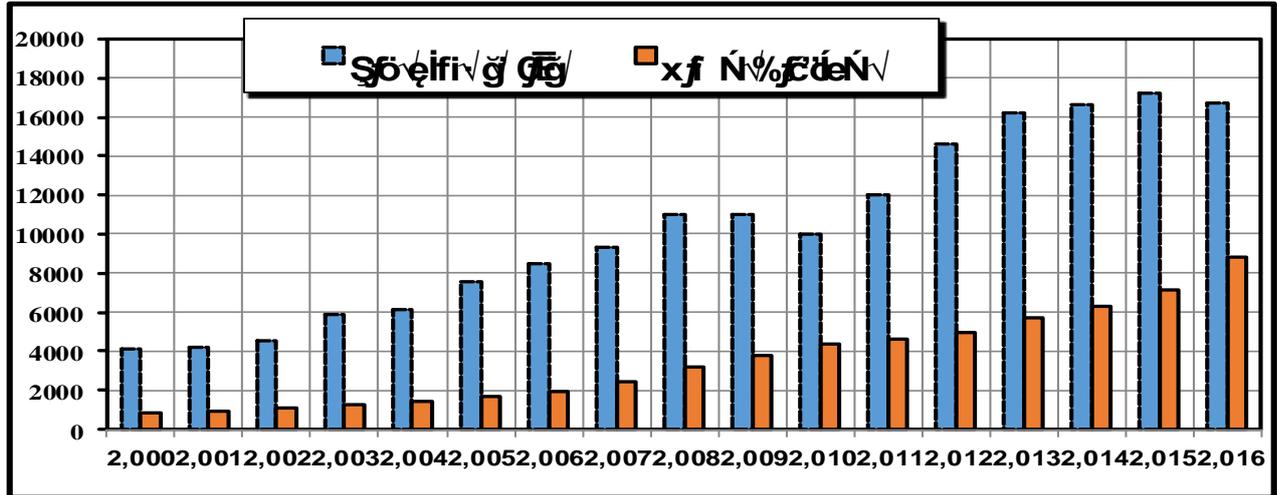
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger, Algérie, 2016, p 64.

- بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: www.dgpp-mf.gov.dz.

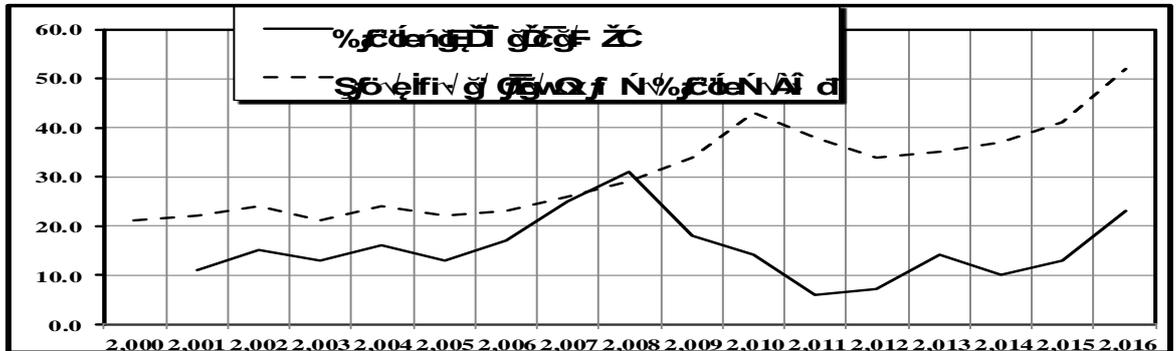
الشكل رقم (1): التطور السنوي للاستثمار الاجمالي والنتاج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2016). (الوحدة: مليون دج)

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1).



الشكل رقم (2): تطور المعدل السنوي للاستثمار ونسبته إلى الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2016).

(الوحدة: نسبة مئوية "%").



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1).

الجدول رقم (2): توزيع المخصصات المالية للقطاعات المستهدفة ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة "2004-2001".
(الوحدة: مليار دج)

المجموع (%)	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات
40.1	210.5	02	37.6	70.2	100.7	الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45	/	/	15	30	دعم الاصلاحات
100	525	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بوابة الوزير الأول، برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، متوفر على الموقع الالكتروني: <http://www.premier-ministre.gov.dz>. تاريخ الاطلاع، 2019/12/14 على الساعة 10:30، ص 05.

. الجدول رقم (3): توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2009-2005".

المجموع (%)	القيمة الاجمالية للمشاريع	القطاعات
45.5	1908.5	برنامج تحسين الظروف المعيشية
40.5	1703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
08	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1.1	50	برنامج تطوير التكنولوجيا
100	4202.7	المجموع

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بوابة الوزير الأول، برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، متوفر على الموقع الالكتروني: <http://www.premier-ministre.gov.dz>. تاريخ الاطلاع، 2019/12/14 على الساعة 10:30.

. الجدول رقم (4): توزيع المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي "2014-2010".

المجموع (%)	القيمة الاجمالية للمشاريع	القطاعات
49.5	10122	التنمية البشرية
31.5	6448	المنشآت الأساسية
8.1	1666	تحسين الخدمة العمومية
7.6	1566	التنمية الاقتصادية
1.7	360	مكافحة البطالة
1.6	250	البحث العلمي والتكنولوجيا
100	20412	المجموع

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بوابة الوزير الأول، برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، متوفر على الموقع الالكتروني: <http://www.premier-ministre.gov.dz>. تاريخ الاطلاع، 2019/12/14 على الساعة 10:05.

الجدول رقم (5): تطور قيمة الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة "2016-2000".

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قيمة الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية	532.5	579.9	691.02	734.02	811.27	883.6	1082.3	1288.4	1587.5
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/

/	3977.7	3684.4	3320.3	2944.8	2655.8	2403.5	2246.7	1837.06	قيمة الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية
---	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	---------	---

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger, Algérie, 2016, p 64.

- بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: www.dgpp-mf.gov.dz.

الجدول رقم (6): تطور قيمة الاستثمار العمومي في قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة "2016-2000".

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار في قطاع المحروقات	66.48	52.317	53.5	59.5	58.67	69.62	127.23	188.125	250.62
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
الاستثمار في قطاع المحروقات	298.52	267.54	293.35	309.58	367.54	423.4	512.9	574.5	/

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger, Algérie, 2016, p 64.

- بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: www.dgpp-mf.gov.dz.

الجدول رقم (7) تطور قيمة الاستثمار العمومي في قطاع النقل في الجزائر خلال الفترة "2016-2000".

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار في قطاع النقل	70.41	95.55	94.71	132.86	172.07	271.53	215.34	280.31	367.58
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
الاستثمار في قطاع النقل	399.87	415.34	458.13	642.26	655.48	630.4	649.5	596.7	/

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger, Algérie, 2016, p 64.

- بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: www.dgpp-mf.gov.dz.

الجدول رقم (8): تطور قيمة الاستثمار العمومي في قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة "2016-2000".

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار في قطاع الصناعة	159.91	201.58	241.5	310.85	404.90	409.49	475.96	577.82	809.49
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
الاستثمار في قطاع الصناعة	1021.92	1163.19	1201.38	1082.06	1357.36	1370	1774.4	1931.7	/

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger, Algérie, 2016, p 64.

- بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: www.dgpp-mf.gov.dz.

الجدول رقم (9): تطور قيمة الاستثمار العمومي في قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة "2016-2000".

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار في قطاع الفلاحة	7.59	4.88	4.98	5.89	6.86	3.54	3.93	5.24	10.55
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
الاستثمار في قطاع الفلاحة	9.21	31.78	30.89	46.86	52.73	57.02	65.8	72.3	/

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger, Algérie, 2016, p 64.

- بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: www.dgpp-mf.gov.dz.

الجدول رقم(10) تطور قيمة الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة "2016-2000".

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار في قطاع الخدمات	15.98	27.83	25.50	21.81	23.11	42.94	56.95	122.21	202.52
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
الاستثمار في قطاع الخدمات	244.82	226.98	232.98	255.8	260.18	269.35	375.1	409.5	/

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger, Algérie, 2016, p 64.

- بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: www.dgpp-mf.gov.dz.

- الإحالات والمراجع :

¹ البشير عبد الكريم (2003). تطور الانفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، الجزائر، 23/22 أبريل 2003، ص 47، متوفر على الرابط: <https://manifest.univ-ouargla.dz>. تاريخ الاطلاع: 2020/02/29

² مصيطفى بشير (2013)، حريق الجسد، الطبعة الأولى، دار جيسور للنشر، الجزائر، 2013، ص 179.

³ PSRE : Programme de Soutien à la Relance Economique.

⁴ Temmar A. Hammid (2014) , **les stratégies de développement (le mythe de Sisyphe)**, Tome 1, opu, Alger, Algérie., p 221.

⁵ Temmar A. Hammid, Ibid. pp 221-224.

⁶ PCSC: Programme Complémentaire de Soutien a la Croissance.

⁷ بوعشة مبارك (2013)، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج التنموية، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 14.

⁸ PCCE : Programme de Consolidation de la Croissance Economique.

⁹ بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص 17.

¹⁰ بوعشة مبارك، المرجع نفسه، ص 19.

11. Temmar A Hammid (2014), L'économie de l'Algérie, **les politiques de la relance de la croissance (la trappe des reformes)**, Tome 03, OPU, Algérie, 2014, p 209.

¹² بوابة الوزير الأول، السياسة الحكومية في مجال الأشغال العمومية، متوفر على الموقع الالكتروني: <http://www.premier-ministre.gov.dz>. تاريخ الاطلاع، 2020/01/14 على الساعة 10:30، ص 02.

13 Temmar A. Hammid, tome 1, op.cit, p 216.

14 Temmar A. Hammid, tome 03, op.cit, p 425.

¹⁵ وزارة الصناعة والمناجم، مخطط أبدأ 2016-2018، الجزائر، جوان 2015، ص ص 6-7، متوفر على الموقع: <http://www.nabni.org>. تاريخ الاطلاع: 2020/02/16، على الساعة 10:56.

16 PNDA : Plan National de Développement Agricole.